

الندوة الدولية حول العنصرية أسئلة أولية حول المتابعة

عبد الباسط بن حسن(*)

تطرح قضية متابعة المؤتمرات الدولية عامة ومؤتمر دوربان خاصة مجموعة ملاحظات تتعلّق بالمفاهيم والتصورات وكذلك بالمنهجية والاستراتيجيات.

أ - مؤتمر دوربان : أسئلة المتابعة

إن أعمالنا وإنجازاتنا المتصلة بقضية العنصرية، قد بدأت قبل عقد مؤتمر دوربان وذلك من خلال معالجتنا لعديد القضايا المتعلقة بالتمييز ضد المهاجرين والمرأة والأجئین وغيرهم. فالجديد الذي أتت به ندوة دوربان هو أنها وضعت قضية العنصرية في إطارها الأشمل وهو إطار حقوق الإنسان، وحاولت أن تعرّف بمختلف ظواهر العنصرية، وتعطي أجوبة وأدلة من أجل العمل والفعل مستقبلا.

نحن نتحدّث اليوم عن متابعة ندوة دوربان، فماذا عن متابعة مؤتمر فيينا وكبنهاغن وبيكين وعشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان؟

* مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان.

فإذا أخذنا على سبيل المثال عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، نلاحظ حصول تطوّر كبير في العشر سنوات السابقة في مجال التربية على حقوق الإنسان، ووجود عشرات المراكز التي تعمل في هذا المجال، إلاّ أنّه إذا قمنا بتقييم ما أنجزناه بالنسبة لعشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، فإنّنا نستنتج ما يلي :

فعلى المستوى الرّسمي هناك دولة أو دولتان قامت بإنجاز ما يُسمّى بالخطة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان. أمّا على المستوى غير الرّسمي، فهناك نقص واضح في استراتيجيات التربية على حقوق الإنسان، وفي متابعة نتائج عشرية الأمم المتحدة في هذا المجال.

إنّ المتابعة باعتقادي، لها وسائلها ونتائجها. فإذا عدنا إلى وثيقة دوربان، سنجد أنّ هناك إطاراً عاماً ومقترحات تغنينا عن كلّ الندوات. ولكن ما هي آليات المتابعة؟ هذا ما يجب التفكير فيه بجدية.

فعندما نفكّر في آليات المتابعة يجب أن نحدّد عوائقها وأهدافها. وعندما نتحدّث عن العوائق، فإنّنا نتحدّث عن نوعين من العوائق، تلك التي تواجهنا من داخل عملنا، ومن خارجه.

فعلى مستوى العمل الداخلي، هل لدينا تصوّرات استراتيجية حول المتابعة؟ هل قمنا بدراسة حاجياتنا التي تتطلّبها عملية المتابعة، باعتبار أنّنا لن نتابع كلّ شيء؟ هل لنا تصوّرات حول دراسة الحاجيات؟ وهل قمنا بدراسة إمكاناتنا المتّصلة بالتخطيط الاستراتيجي؟ لأنّ المتابعة تعني بالضرورة، التخطيط الاستراتيجي.

إنّنا نحتاج إلى كثير من العمل على مستوى المنهجية حتّى نحول كلّ هذه الطاقات التي رأيناها في دوربان وبيكين وفيينا إلى برامج عمل حقيقية.

وإضافة إلى العوائق هناك مسألة المبادئ. فعلى أية مبادئ ستقوم هذه المتابعة؟ وعندما نعود إلى الوثيقة الختامية، فمن الواضح أن نكون متفقين على

المرجعية، وهذه مسألة تطرح مرّة أخرى بإلحاح على المنظّمات غير الحكوميّة، وعلى مختلف مكوّنات المجتمع المدني العربي.

نحن نتحدّث كذلك عن العنصريّة، فعن أيّة عنصريّة نتحدّث ؟ لأنّ تعريف العنصريّة موجود، وهناك عديد الكتب التي تتحدّث عن العنصريّة. ولكن هل نعتبر أنّ كونيّة حقوق الإنسان وترباطها مرتبط بمسألة العنصريّة ؟ وما مدى قدرتنا على إنجاز مشاريع حول مكافحة العنصريّة ومناهضتها.

مسألة أخرى، أعتبرها هامّة، وهي من سيقوم بعملية المتابعة ؟ وماذا سنتابع ؟ فالوثيقة الختامية تقول إنّ العنصريّة هي مجموعة الأفعال والأقوال والأفكار التي تمسّ كلّ الأفراد والجماعات، والعنصريّة نجدها في كلّ ظواهر الحياة وتمسّ أطرافاً عديدة.

وعندما نقول متابعة، علينا أن نتساءل أيضاً كيف سنتابع ؟ وبالتالي يجب أن تكون لنا تصوّرات حول مسألة كيفية المتابعة مثل الاختصاص وتقسيم المهام وتوزيع الأدوار إضافة إلى التنسيق. وهذا ما نتحدّث عنه منذ مؤتمر فيينا 1993.

إنّ متابعة ندوة دوربان تتطلّب من مختلف المنظّمات غير الحكوميّة، التنسيق فيما بينها إضافة إلى العمل على خلق شبكات لهذا الغرض بالذات. وهذا ما يجب بحثه والنظر فيه بتمعّن.

ب - استراتيجيات المتابعة : أولويات مقترحة !

هناك بعض المقترحات التي وردت في برنامج العمل، لن أخذها في كليتها، وإنّما سوف أخذ رؤوس أقلام عامّة، أعتبرها من الأولويات بالنسبة لعملائنا:

1 - مسألة الإطار التشريعي في البلدان العربيّة لأنّ العنصريّة ليست موجودة فقط في اتفاقيّة مناهضة العنصريّة بل في كلّ الاتفاقيات مثل اتفاقية المرأة، والطفل، واللّاجئين والمهاجرين والعمّال واتفاقيات منظّمة العمل الدوليّة

وغيرها. إذن كيف تطور الإطار التشريعي المحلي من أجل حماية وتحسين ظروف الذين يعيشون في بلداننا، ومحاولة محاربة مختلف أشكال العنصرية التي تمارس ضدّهم؟ فمصادقية حقوق الإنسان هي في حماية فئات معينة مثل اللاجئين - الذين عادة لا نهتمّ بهم كثيرا في منظمات حقوق الإنسان - والمرأة والطفل والسجناء والمهمشين وغيرهم من الفئات التي تتطلب تشريعات وجهودا خاصة. وهنا أتساءل: هل لدينا إمكانيات الفعل في التشريعات؟ نحن نريد تغييرها وتطويرها، لكن من خلال موقعنا كمجتمع مدني. هل تتوفر لدينا الظروف السياسية والديمقراطية والطاقات الفكرية والقانونية التي تسمح لنا بالتأثير في التشريعات؟ وهذا سؤال أطره للمتابعة.

هناك أيضا مسألة أخرى هامة، تتمثل في العلاقة بين القوانين الداخلية والقوانين الدولية ومسألة المصادقة على الاتفاقيات. فالاتفاقيات المتعلقة بالعنصرية عديدة، ولكن هل صادقت عليها دولنا؟ وعلى ماذا تحفظت؟ كيف ندفع الدول على احترام التزاماتها الدولية؟ وكيف نراقب مدى احترامها لتلك الالتزامات؟ هذا هو التحدي الذي يجب علينا جميعا مواجهته.

كما أننا نتحدث اليوم عن الأعمال التي قمنا بها كمنظمات عربية بمساعدة منظمات دولية، ولكن هل عملنا معها على إنشاء أدوات وأنماط من أجل متابعة دقيقة لمسألة المصادقات والتحفظات؟ أي دراسة أسباب تلك التحفظات، ثم دفع الحكومات إلى احترام التزاماتها عن طريق التقارير والشكاوي وغيرها.

2 - أما بخصوص مسألة التربية التي تأكّدت في كلّ الندوات الدولية، فمنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، تمّ التأكيد على أنّ التربية لم تعد مجرد تلقين دروس بل تحوّلت إلى تحقيق للمواطنة والسلم والتفاهم بين الشعوب.

ومن هنا فإنني أتساءل هل لدينا مؤسسة تعليمية تساعد على هذا التوجّه؟ في حقيقة الأمر لاحظنا من خلال دراستنا، أنّ المدرسة لا تساعد على إشاعة

مثل تلك المبادئ. إذن كيف نفعل في المدرسة ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول :
نفعل في المدرسة من خلال إدماج حقوق الإنسان في المناهج والبرامج المدرسية
وتدريب المدرسين لإغناء رصيدهم المعرفي والبيداغوجي حول قضايا حقوق
الإنسان. وهل للمجتمع المدني في البلدان العربية قدرة على الدخول إلى
المدرسة ؟ في الحقيقة هناك محاولات لكنّه لا يزال مبعداً، بجميع تشكيلاته،
على الدخول لهذا الفضاء الهامّ. ولذلك كمجتمع مدني عربي، ومتابعة لمؤتمر
دوربان، علينا التركيز في عملنا المستقبلي على مزيد تحسين طرق فعلنا وعملنا
في المؤسسة التربوية.

3 - هناك كذلك مسألة أخرى هامة علينا متابعتها، هي مسألة الإعلام. كيف
ندمج حقوق الإنسان في وسائل الإعلام ؟ كيف نحسن أداء الصحافة ؟ وكيف
ندرب الصحفيين على المسائل المتصلة بعدم التمييز ومناهضة العنصرية
وغيرها من القضايا؟ أعتقد أنّ كلّ ذلك يحتاج إلى إمكانيات وتنسيق وخلق
شبكات بين المنظمات غير الحكومية والإعلاميين.

4 - وتعتبر مسألة التكنولوجيا الحديثة أحد أهمّ النقاط في برنامج عمل
دوربان. فالتكنولوجيا الحديثة لها وجهان. يتمثّل الوجه الأوّل في انتهاك حقوق
الإنسان من خلال تلك الوسائل. أمّا الوجه الثاني فهو يتمثّل في طريقة محاربة
العنصرية من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة. وهذا يطرح إشكالية كبيرة
يجب علينا كمجتمع مدني معالجتها :

أولاً : هل تتوفر لكلّ مواطن في بلداننا فرصة استعمال التكنولوجيا الحديثة
رغم العوائق السياسية مثل المراقبة أو لأسباب اقتصادية ومالية ؟

ثانياً : كيفية استعمال هذه التكنولوجيا. هل لدينا القدرات المؤهّلة
لاستعمالها ؟ أتصوّر أنّه يتحمّم علينا كمجتمع مدني وضع خطط وبرامج
لاستغلال مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة.

من خلال كل هذه الإمكانيات، هناك محور هامّ أودّ التعرّض إليه ويتعلّق بكيفية تطبيق ومتابعة كلّ ما تمّ عرضه.

لابدّ من التأكيد على مسألة البحوث، أي دراسة الواقع والحاجيات. ومن هنا يجب تطوير عملنا في مجال مواجهة العنصريّة وذلك من خلال عمليّات الرصد والمراقبة والوقاية ومحاربة التجاوزات العنصريّة من جهة وجمع المعلومات وإتاحتها من جهة أخرى أي مسألة البحث المرتبط بالمعلومات من أجل الوقاية والمعالجة.

إلى جانب البحوث هناك جانب آخر يتعلّق بالتدريب وحملات التوعية. وهو جانب هامّ، وأعتقد أنّ للمنظمات غير الحكوميّة، إمكانيّات العمل في هذا المجال. وسأختتم هذه الملاحظات بالوقوف عند مسألتين أساسيتين :

1 - كيفية استثمار نتائج ندوة دوربان من أجل محاولة التأثير على المستوى الإقليمي والدولي. ولكن أتساءل عن موقع المجتمع المدني العربي؟ كيف يمكن له أن يحتلّ موقعا على المستويين الإقليمي والدولي؟ كيف يمكن الرّبط بين مجالات عمل مختلف أنواع المنظّمات؟ فمُنظّمات حقوق الإنسان مثلا لا تعمل مع منظّمات التنمية. وهذه الأخيرة تعتبر أنّ عملها لا يندرج في مجال حقوق الإنسان. كلّ هذه الإشكاليّات تتطلّب منّا توفير الوقت الكافي لتحليلها واختيار المنهجية الأساسيّة لمعالجتها.

2 - أمّا على المستوى الدولي فهناك تحدّ كبير باعتبار أنّ ما يجري اليوم هو تأكيد على أنّ حقوق الشعوب هي من الحقوق المهضومة، باعتبارها لم تعرّف إلى حدّ الآن بشكل واضح.

ولهذا ينتظرنا عمل كبير على مستوى المنظّمات غير الحكوميّة والمجتمع المدني العربي لتفسير معنى حقوق الشعوب، والرّبط بينها وبين وباقي الحقوق.

كما يجب أن نطوّر عملنا واهتماماتنا بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي هذا الإطار، علينا أن نهتمّ أكثر بالإمكانات الواسعة والكبيرة للمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو ومنظمة العمل الدوليّة.

أتصوّر أنّ ما نحتاجه اليوم هو عمل على مستوى تطوير المنهجيات. فنحن نقوم بعدد الأنشطة في مجالات البحوث والتدريب، ولدينا علاقات دولية وحضور دولي. لكن ما يجب الاهتمام به هو تحويل كلّ ذلك إلى استراتيجيات عمل تقوم على منهجية واضحة. فنحن لا ننتظر عقد مثل هذا المؤتمر الدولي حتّى نتحدّث على المتابعة، وإنّما يجب أن نتابع عملنا ونقيّمه بشكل منهجي دائم.